

دليل الحوكمة في البنك التجاري الكويتي



المحتويات:

1. مقدمة عامة
2. المبادئ العامة للحوكمة في البنك
3. الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك
4. مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
 - أ) مجلس الإدارة
 - ب) اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
 - لجنة الالتزام والحوكمة
 - لجنة متابعة الأمور الواردة من الجهات الإشرافية
 - لجنة إدارة المخاطر
 - لجنة التدقيق
 - لجنة الترشيحات والمكافآت
 - لجنة القروض
5. الجهاز التنفيذي
 - أ) الإدارة التنفيذية العليا
 - ب) اللجان التنفيذية
6. القواعد والقيم السلوكية وهيكل المجموعة (البنك وشركاته التابعة)
 - أ) القواعد والقيم السلوكية
 - ميثاق السلوك المهني
 - مكافحة الرشوة والفساد ومعايير قبول الهدايا
 - السرية المصرفية وأمن المعلومات
 - تعارض المصالح
 - التعامل مع الأطراف ذات العلاقة
 - المعلومات الداخلية والأشخاص المطلعين
 - الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات
 - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والاختلاس
 - شكاوى العملاء
 - الشمول المالي
 - ب) هيكل المجموعة (البنك وشركاته التابعة)
7. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
 - أنظمة الرقابة الداخلية
 - إطار حوكمة المخاطر
 - مخاطر نظم أمن المعلومات والأمن السيبراني
 - المخاطر المناخية ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية
 - حوكمة الالتزام
 - التدقيق الداخلي والخارجي
8. نظم وسياسة المكافآت ومتطلبات الإفصاح
 - خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي
 - الأهلية والتدريب والتوعية
9. الإفصاح والشفافية
10. حماية حقوق المساهمين
11. حماية حقوق الأطراف ذات المصالح
12. الإستدامة (البيئية والاجتماعية والحوكمة) والتمويل المستدام

1. مقدمة عامة

تعد الحوكمة الرشيدة أحد أهم الركائز الأساسية لتعزيز سلامة واستقرار القطاع الاقتصادي للدول، وقد برزت أهمية الحوكمة واحتلت مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجةً للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة، وأدت إلى إهتزاز الثقة في مدى سلامة الإدارة في الشركات ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وحقيقة أسعار أسهم الشركات في أسواق الأوراق المالية. حيث إن ضعف معايير الحوكمة والإخفاقات في تطبيق الممارسات السليمة كانت من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، ونتيجةً للدروس المستفادة من هذه الأزمات المالية، تم إصدار عدة معايير رقابية دولية جديدة من أكثر من جهة أهمها الورقة الصادرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي توضح مبادئ تعزيز الحوكمة في البنوك والشركات.

الحوكمة في القطاع المصرفي لها أهمية خاصة نظراً لجسامة المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية وعمق علاقتها بالمجتمع ككل من مودعين ومقرضين ومساهمين وموظفين، وفي ضوء طبيعة وأهمية المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك إلى الاقتصاد الوطني، والتشجيع على إصدار منتجات وخدمات تدعم الإستدامة. ولذلك فإن ممارسات الحوكمة السليمة في البنوك تعتبر مهمة لكل بنك وللنظام المالي، الأمر الذي يجعل من الحوكمة الفعالة إحدى الركائز المهمة للإستقرار المالي.

الجدير بالذكر أن مفهوم الإدارة السليمة ليس مفهوماً جديداً في القطاع المصرفي الكويتي، حيث سبق وأن أصدر بنك الكويت المركزي تعاميم مختلفة عن مبادئ الإدارة السليمة ونظم الرقابة الداخلية، إضافة إلى أحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية المتعلقة بالحوكمة، حيث قام بنك الكويت المركزي في إطار متطلبات الحوكمة بإصدار تعليماته بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، وحيث أن التطبيق الصحيح لمعايير الحوكمة يؤدي إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي، فهي ضرورية لحسن سير عمل القطاع المصرفي وأداء الاقتصاد الكلي، فإن ضعف معايير الحوكمة قد تؤدي إلى التعثر في أعمال البنوك بما يشكل تكاليف عالية على الدولة وعواقب وتداعيات لها آثار واسعة على الاقتصاد.

2. المبادئ العامة للحوكمة في البنك

يحرص البنك التجاري الكويتي "البنك" دائماً على إرساء قواعد ونظم حوكمة رشيدة كونها تعتبر عنصراً فاعلاً في تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك. حيث يوجد لدى البنك مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والإجراءات وأطر وأدلة العمل التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه كما أنه يحرص على اتباع أفضل الممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافة الحوكمة بالإضافة إلى مفهوم الاستدامة.

يستمر البنك بتعزيز استراتيجيته وسياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال لكافة القوانين والتعليمات والمعايير الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بشأن ممارسات الحوكمة الرشيدة والاستدامة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، وللحفاظ على الموارد الطبيعية وسلامة البيئة والتشجيع على خدمة المجتمع، يتخذ البنك ما يلزم من إجراءات لتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات جديدة تصدر عن بنك الكويت المركزي والجهات الإشرافية؛ فضلاً عن الحرص على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وقواعد البورصة، أخذاً بالاعتبار أيضاً مواكبة ما تضمنته رؤية كويت 2035.

من أساسيات الحوكمة السليمة التي نصت عليها قواعد ونظم الحوكمة أن يقع ضمن تشكيلة مجالس الإدارات واللجان المنبثقة عنهم الأعضاء المستقلين وذلك ترسيخاً لمبدأ استقلالية مجلس الإدارة ولجانه، بحيث يكون عدد أعضاء المجلس لا يقل عن أحد عشر عضواً ولا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء ولا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجلس، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية الدور المنوط بمجلس الإدارة في مجال إدارة المخاطر وكذلك التأكيد على حوكمة المخاطر بما في ذلك مخاطر أمن



المعلومات والأمن السيبراني وذلك في ضوء الأهمية المتزايدة لحماية نظم وأمن المعلومات في ظل التحديات الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال العمل المصرفي فضلاً عن إضافة وظيفة الالتزام والتأكد على حوكمتها وذلك في إطار إدارة المخاطر الكلية للبنك.

وقد تضمنت تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية مجموعة من المحاور الأساسية للحوكمة في البنوك تتمثل في تسعة محاور على النحو التالي:

1. مجلس الإدارة.
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة (البنك وشركاته التابعة).
3. الإدارة التنفيذية العليا.
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية.
5. نظم وسياسة المكافآت.
6. الإفصاح والشفافية.
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة.
8. حماية حقوق المساهمين.
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح.

تنطوي الممارسات السليمة لحوكمة البنوك على توزيع السلطات والمسؤوليات، أي الطريقة التي تنظم على أساسها إدارة شؤون عمل البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما في ذلك كيفية:

- وضع استراتيجية البنك وأهدافه.
- تحديد نزعة المخاطر لدى البنك "درجة تحمل المخاطر".
- القيام بالأعمال اليومية للبنك.
- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
- ممارسة البنك لأنشطته بصورة آمنة وسليمة وبنزاهة مع الالتزام بالقوانين والتعليمات السارية.
- إدارة البنك أخذاً بالإعتبار عدم تعريض القطاع المصرفي لأي أزمة نظامية.

3. الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك

وضع البنك هيكل تنظيمي ملائم لطبيعة وأنشطة وحجم البنك وبما يكفل الضوابط التنظيمية اللازمة لتنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة من خلال تعريف الأهداف وتحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل الوحدات التي يشملها ذلك الهيكل، وتحديد خطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية، مع الأخذ بالاعتبار نظم الرقابة الداخلية المناسبة بما تشمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف لمختلف الوظائف. مع مراعاة أن يتسم الهيكل التنظيمي بالشفافية والوضوح وعدم التعقيد بما يسهل عملية اتخاذ القرار وتحقيق الحوكمة الجيدة وبيان حدود المسؤولية والمساءلة، وأن يتضمن أشكالاً مهمة من الرقابة تتمثل بوجود رقابة من مجلس الإدارة ورقابة من الإدارة التنفيذية ورقابة مباشرة على أنشطة البنك ووظائف مستقلة للمخاطر والتدقيق الداخلي والالتزام.

يهدف هيكل الحوكمة إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك على أن يتضمن أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة، ويتم تقييم هذا الهيكل بشكل دوري للتأكد من استمرارية ملائمته، ويعتبر هيكل البنك من الهياكل البسيطة حيث لا يوجد للبنك إلا شركة تابعة واحدة فقط ضمن مجموعة البنك.



والرقابة الداخلية ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام وأمن المعلومات والأمن السيبراني، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية والبيئة التنظيمية والرقابية، ويتم العمل بشكل سنوي على التحقق من استمرار توافر جميع المؤهلات والمعايير المطلوبة ليقوم الأعضاء بمهامهم.

لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ست اجتماعات في السنة، على أن يعقد اجتماع واحد على الأقل في كل ربع سنة، ويتولى أمين سر المجلس مهمة إعداد محاضر الاجتماعات التي تعد من سجلات البنك، يعمل مجلس الإدارة وفق نظامه الداخلي المعتمد، حيث يتولى إدارة شؤون البنك ويعتبر المسؤول الأول عن كافة النتائج المترتبة على تطبيق الإستراتيجيات والأهداف والخطط والسياسات التي يعتمدها والتي يتم من خلالها ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة في البنك، فإن لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة البنك، والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة البنك وفقاً لأغراضه، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الجمعية العامة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك أو التعليمات الرقابية ذات الصلة. وتشمل مسؤولية مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين والعملاء والعاملين وكافة الأطراف الأخرى التي لديها مصالح مع البنك والتشجيع على التمويل المستدام، كل ذلك في إطار استراتيجيات وسياسات وإجراءات حصيفة وواضحة يتم تنفيذها بالمهنية والاحترافية المطلوبة وبما يحقق أهداف البنك ويضمن له استقراراً مالياً مستمراً.

فيما يلي أهم المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:

- تحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي وكافة الجهات الرقابية الأخرى والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- وضع واعتماد استراتيجية البنك وأهدافه، بالإضافة إلى التحقق من مدى تقيد الإدارة التنفيذية بهذه الاستراتيجية والأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة باعتبارها المسؤولة عن العمليات اليومية.
- التحقق من مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والمصادقة عليها، وذلك لحماية أصول البنك وسلامته المالية وكفاءة عملياته، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك يتم إدارتها بشكل سليم.
- تطوير مفهوم الثقة العامة في إدارة البنك مع التأكد على أن دور مجلس الإدارة لا ينحصر في مفهوم الربحية إنما يأخذ في الاعتبار أثر المخاطر على مصالح المودعين وعلى الاستقرار المالي.
- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع إستراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر لدى البنك.
- تعميق الوعي في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني، وتركيز الجهود في اختيار النظم / البرامج التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات في مواجهة المخاطر ذات الصلة.
- التأكد على حوكمة المخاطر والالتزام، بالإضافة إلى مخاطر نظم أمن المعلومات والأمن السيبراني، وكذلك استقلالية كل من التدقيق الداخلي والخارجي.
- ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة والتأكد على أهمية التزام كل عضو من أعضاء المجلس بالقيام بدوره تجاه البنك وجميع مساهميه.
- التشجيع على تطبيق مفهوم التنمية المستدامة والترغيب في التمويل المستدام عن طريق مراعاة معايير الاستدامة وتضمين ذلك ضمن الاستراتيجية المعتمدة للبنك.
- ضمان مراجعة المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من سلامة هذه العمليات.
- التحقق من توافر سياسات مكتوبة لدى البنك تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه، ويتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.



- تعيين رئيس للجهاز التنفيذي للبنك يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والموافقة على تعيين رؤساء القطاعات/الإدارات حيث يجب على المجلس عند اختيارهم مراعاة الالتزام بالقواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة والتأكد دائماً من توافر المؤهلات والخبرات التي تتناسب مع طبيعة وظائفهم.
- توفير الإشراف الكافي على الإدارة التنفيذية للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق البنك لأهدافه وأغراضه والتحقق من تطبيق السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- وضع الخطط المتعلقة بتجهيز الكوادر الفنية التي سيتم إحلالها فيما يشغل لدى البنك من مناصب للمدراء التنفيذيين وبحيث تتضمن هذه الخطط (خطط الإحلال) ببيان المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه الوظائف.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد لمجلس الإدارة.

(ب) اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك وبهدف تعزيز فاعلية رقابة مجلس الإدارة على العمليات المهمة في البنك، تم تشكيل عدد ست لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، منها أربعة لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية ولجنة متابعة الأمور الواردة من الجهات الإشرافية. تعمل هذه اللجان وفق النظم الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تحدد مهامها ومسؤولياتها ونطاق عملها، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس في ضوء طبيعة مهام كل لجنة. ويتم مراعاة تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين في كل لجنة لتجنب حالات تعارض المصالح والقدرة على اتخاذ القرارات بتجرد وموضوعية لمصلحة البنك. علماً أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك، وتشمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ما يلي:

لجنة الالتزام والحوكمة

تتشكل اللجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيس اللجنة ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يترأس هذه اللجنة، تضم اللجنة عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. تجتمع اللجنة كلما اقتضت الحاجة ذلك. يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة، ويتم أخذ محاضر واجتماعاتها وتعتبر من سجلات البنك. وفيما يلي أهم المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة:

- إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم إعماله من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة بتعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك.
- مراجعة التقارير السنوية المقدمة من قطاع الالتزام والحوكمة في البنك للتأكد من :
- التزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال. وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الالتزام - مرة على الأقل سنوياً - بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار أوضاع الشركات التابعة. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة.
- متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها واقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على استيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة.
- مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى التزام البنك بتطبيق تعليمات وبنود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الالتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود.
- تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من استمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يساهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي.
- التأكد من استقلالية وظائف الالتزام والحوكمة من حيث أنهم يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال وأن هذه الوظائف مشغولة بالموظفين المؤهلين ومخصص لها الموارد الكافية والتدريب المناسب، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي.
- اعتماد برامج وخطط العمل الدورية لقطاع الالتزام والحوكمة.



- مراجعة تقرير الاستدامة السنوي قبل عرضه على مجلس الإدارة للتأكد من تضمينه ما يوضح أنشطة البنك في المواضيع ذات الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي، بما يمكن أصحاب المصلحة من تقييم مستوى الاستدامة للبنك.
- اقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة.
- مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد للجنة.

لجنة متابعة الأمور الواردة من الجهات الإشرافية

تشكل اللجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيس اللجنة، على أن تضم اللجنة عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. تجتمع اللجنة كلما اقتضت الحاجة، ويتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة، ويتم أخذ محاضر إجتماعاتها وتعتبر من سجلات البنك. وفيما يلي أهم المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة:

- الاطلاع على التعليمات الواردة من بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى.
- بحث الأمور والتعليمات العالقة والواردة من الجهات الرقابية بمشاركة الإدارة التنفيذية.
- عرض التقارير والاستنتاجات والتوصيات التي تقوم بها اللجنة على مجلس الإدارة و/أو اللجان المنبثقة عنه بحسب طبيعة مهام كل لجنة لاتخاذ ما يلزم للحفاظ على حقوق البنك وأمواله وحقوق أصحاب المصالح.
- التأكد بأن كافة ما يقوم به البنك من إجراءات بهذا الخصوص يتفق مع سياسات البنك الخاصة بالحوكمة والممارسات المصرفية السليمة.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد للجنة.

لجنة إدارة المخاطر

تشكل اللجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيس اللجنة. ويتولى رئاسة اللجنة أحد الأعضاء المستقلين. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر خلال السنة الميلادية أو كلما اقتضت الحاجة ذلك. كما يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة، ويتم أخذ محاضر إجتماعاتها وتعتبر من سجلات البنك. وفيما يلي أهم المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة:

- مراجعة استراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسات وإطار عمل إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات/الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر وغيرها من النظم والسياسات والوثائق الأخرى وفقاً للمتطلبات والتعليمات الرقابية، أو بناءً على طلب مجلس الإدارة أو بحسب حاجة العمل، على أن يتم عرض هذه الوثائق على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- الموافقة على مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية.
- التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها واختبارات الضغط.
- مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً لاعتماده من مجلس الإدارة.
- التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك.
- التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق لاستراتيجية ونزعة وسياسات المخاطر.
- مناقشة تعيين رئيس إدارة المخاطر وعرض ذلك على مجلس الإدارة للموافقة، بالإضافة لتقييم أدائه وتحديد مجالات التطور.
- مناقشة عزل رئيس مدراء المخاطر من منصبه وأسباب ذلك العزل وعرض الأمر على مجلس الإدارة مع مراعاة مناقشة هذه الأسباب مع بنك الكويت المركزي قبل عزله.
- التأكد من أن إطار حوكمة المخاطر يتضمن مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لقطاع إدارة المخاطر والتي يشار إليها بخطوط الدفاع الثلاث كما هو مذكور في إطار إدارة المخاطر.



- مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر ومهامه ومسؤولياته، تمهيدا لإعتمادها من مجلس الإدارة.
- التحقق من إستقلالية رئيس قطاع إدارة المخاطر، وأنه لا يناط به أية مسؤوليات مالية، وأن له القدرة على التأثير في قرارات البنك المتعلقة بإكتشاف المخاطر، وأنه يحق له الوصول المباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة ورفع التقارير لهما.
- مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر لعرضها على مجلس الإدارة.
- التحقق من إعطاء قطاع إدارة المخاطر صلاحية رفع التقارير (بما في ذلك التقارير حول المخاطر المالية وغير المالية) وذلك بشكل مباشر إلى كل من رئيس اللجنة والإدارة التنفيذية، بحيث تتضمن هذه التقارير معلومات حول منظومة المخاطر لجميع أنشطة البنك مقارنة مع نزعة المخاطر والمعالجات المتخذة لأي انحراف سلبي، وذلك بناءً على ما يُعرض على اللجنة من قطاع إدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قطاع إدارة المخاطر حول انكشافات البنك على المخاطر مع مراعاة التداخل فيما بين مختلف أنواع المخاطر، والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال والتقييم الداخلي لرأس المال.
- مناقشة نتائج اختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الاختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.
- التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن استمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.
- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة للتنفيذ في هذا الشأن.
- مناقشة نزعة المخاطر الخاصة بأمن المعلومات والأمن السيبراني لدى البنك بشكل منتظم ضمن نزعة المخاطر للبنك ومراجعة مستوياتها واتجاهاتها بشكل مستمر، وعرضها على مجلس الإدارة.
- التحقق من قيام إدارة أمن المعلومات بتوفير الوعي اللازم لمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وتوفير تدريب فعال لجميع موظفي البنك ومزودي الخدمة كل ما تطلب الأمر، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.
- مراجعة تقارير الجهة الخارجية المتخصصة والمستقلة التي يتم تكليفها بشكل سنوي أو كل ما تطلب الأمر للقيام بتقييم واختبار قدرة البنك على مواجهة وإدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني في ضوء أحدث الممارسات العالمية، وعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة تقارير التفتيش الواردة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية والجهات الأخرى فيما يتعلق بالملاحظات الخاصة بالمخاطر تمهيداً لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التحقق من تقديم الدعم المناسب لوظيفة إدارة المخاطر من حيث تخصيص الموارد الكافية لها وتزويدها بالموظفين المؤهلين وتوفير التدريب المناسب لها، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد للجنة.

لجنة التدقيق

تتشكل اللجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيس اللجنة. ويتولى رئاسة اللجنة أحد الأعضاء المستقلين ويتعين أن يكون عضوين على الأقل حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرة عملية في المجالات المالية. وتجتمع لجنة التدقيق مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضوين من اللجنة، ويشارك رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس التدقيق الداخلي في الاجتماعات الدورية للجنة. كما يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة، ويتم أخذ محاضر بإجتماعاتها وتعتبر من سجلات البنك وهي متاحة أمام مفتشي بنك الكويت المركزي. وفيما يلي أهم المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة:

- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية.



- الإشراف على ودعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات.
- التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة.
- التحقق من وجود رقابة كافية على الشركات التابعة من خلال الاطلاع على التقارير الدورية التي يقوم بها قطاع التدقيق الداخلي لتقييم المخاطر المادية والقضايا المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي في الشركة التابعة، والتي قد يكون لها تأثير على البنك وشركائه التابعة.
- تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين وتحديد امتيازات أو إنهاء عقد رئيس وجهاز التدقيق الداخلي تأكيداً لمبدأ استقلالية وأهلية التدقيق وتقييم أدائه سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين.
- التحقق من تعزيز وظيفة التدقيق بصفة مستمرة من حيث تخصيص الموارد الكافية وتوفير التدريب المناسب لها للوفاء بمهام التدقيق الداخلي وتنفيذ خطة التدقيق الداخلي السنوية.
- التحقق من عدم القيام بإسناد خارجي لأي من المهام الأساسية للتدقيق الداخلي إلا بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي وعلى ذلك لأغراض محددة ولفترة زمنية محدودة.
- التحقق من أن جهاز التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والأهلية من حيث أنهم يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال وأن وظيفة التدقيق الداخلي مشغولة بالموظفين المؤهلين.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مسؤوليات تنفيذية، ومن عدم وجود أي احتمالية تعارض في المصالح، وذلك خلال ما يتم إعلام اللجنة به من قطاع التدقيق الداخلي.
- مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي وخطط التدقيق الاستراتيجية والسنوية لاعتمادها من مجلس الإدارة مع التحقق من أن نطاق وإجراءات ودورية التدقيق تتناسب مع درجات المخاطر التي تعرض لها أنشطة البنك المختلفة وذلك في ضوء توجيه مجلس الإدارة للتركيز على التدقيق على أساس المخاطر.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع التدقيق الداخلي لاعتماده من مجلس الإدارة.
- التأكد من أن قطاع التدقيق الداخلي يطبق برنامج لضمان وتحسين الجودة وأنه يتم عرض نتائج هذه التقييمات الدورية على اللجنة.
- التأكد من أن قطاع التدقيق الداخلي يخضع لمراجعة خارجية لضمان الجودة مرة كل خمس سنوات.
- تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد أتعاب مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتعين على اللجنة الاجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الالتزام والحوكمة.
- تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد أتعاب مكاتب التدقيق الخارجي المكلفين بمهام محددة، مع مراعاة عدم إسناد الأعمال الخاصة بتقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والأعمال الاستشارية والفنية الأخرى إلى مراقبي الحسابات الخارجيين أو مكاتبهم والشركات المرتبطة إرتباطاً إقتصادياً أو قانونياً بهم.
- التأكد من وجود ضوابط مناسبة من خلال إطلاع اللجنة على تقارير التدقيق الداخلي أو أي تقارير أخرى ذات صلة بحيث يتمكن الموظفون من التعبير عما يساورهم من شكوك بشأن أي أمور ينتابها الشبهة بمخالفة أو احتمالية مخالفة القوانين والتعليمات الرقابية والسياسات والإجراءات الداخلية.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد للجنة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتشكل اللجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيس اللجنة. ويتولى رئاسة اللجنة أحد الأعضاء المستقلين. وتجتمع اللجنة كلما اقتضت الحاجة ذلك. كما يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة، ويتم أخذ محاضر بإجتماعاتها وتعتبر من سجلات البنك. وفيما يلي أهم المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة:

- إعداد وتحديث معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد.



- تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن، ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان استقلالية الأعضاء المستقلين.
- إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم والتي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك.
- إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل.
- التأكد بشكل سنوي من استمرار توافر شروط ومتطلبات النزاهة والخبرة والكفاءة لدى جميع الأعضاء وشروط الاستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة.
- إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حده. ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة، وتقييم صلاحياتهم وسلطاتهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية.
- تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الانتخاب/التعيين بكتيب/دليل يوضح حقوق وواجبات ومسؤوليات العضو.
- التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك.
- التأكد من أن أعضاء المجلس على اطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة.
- مناقشة ودراسة إمكانية استبدال (عند الطلب) عضوية أي من الأعضاء في لجنة إلى لجنة أخرى مع الأخذ بالاعتبار الخبرات والمهارات التي يتمتع فيها العضو ومدى توافقها مع مهام اللجنة الجديدة بالإضافة إلى تشكيل اللجنة بحيث لا يتعارض مع إلزامية وجود العضو المستقل ولا يتعارض مع عضويته في اللجان الأخرى.
- إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم لمدى كفاية وفاعلية السياسة لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض من الإدارة على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة.
- تحديد نظام المكافآت بما يتماشى مع مبدأ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يُعمل بهذه التوصيات إلا بعد اعتمادها من المجلس.
- التحقق من الإدارة التنفيذية قد تبنت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة أو مع رئيس إدارة المخاطر لتقييم الحوافز المقترحة في سياسة ونظام المكافآت.
- التحقق أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة.
- التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة استشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى التزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد للجنة.

لجنة القروض

تتشكل اللجنة من عدد لا يقل عن أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من بينهم رئيس اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل شهر. كما يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة، ويتم أخذ محاضر باجتماعاتها وتعتبر من سجلات البنك وفيما يلي أهم المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة:



- مراجعة السياسات الائتمانية والاستثمارية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة.
- مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول (والتي من بينها حدود الائتمان والاستثمار والخزينة وغيرها من الحدود) بناءً على توصيات لجنة الائتمان والاستثمار، بما يتماشى مع التعليمات ذات الصلة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك.
- مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي.
- مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي.
- منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وإجراء قيد عكسي للفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسات الائتمانية والاستثمارية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي.
- مراجعة وتعديل والموافقة على كافة العروض الاستثمارية التي تخضع لصلاحيات اللجنة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- مراجعة القرارات التي تتجاوز صلاحيات لجنة الائتمان والاستثمار فيما يخص العروض الاستثمارية الجديدة أو القائمة واتخاذ القرارات اللازمة بما يتوافق مع الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي.
- مراجعة كافة العروض الاستثمارية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير المتقدمة من قبل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر (إن لزم الأمر) والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة.
- مراجعة التقارير المتعلقة بالتحذيرات المبكرة أو تدهور نوعية الائتمان أو الاستثمار، إن وجدت.
- غير ذلك من المهام والمسؤوليات والصلاحيات بموجب النظام الداخلي المعتمد للجنة.

5. الجهاز التنفيذي

أ) الإدارة التنفيذية العليا:

- تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين من قبل مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهم رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه. ويتمتع هؤلاء الأفراد بامتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.
- تقوم الإدارة التنفيذية، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
 - تساهم الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
 - إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض وإسناد المهام والواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
 - تقوم الإدارة التنفيذية، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، بوضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء المالية أو غير المالية، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة، والعمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة باستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
 - الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإشراف على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام.
 - على الإدارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
 - يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.



وفي هذا الإطار فقد اعتمد مجلس إدارة البنك المهام والمسؤوليات المناطة برئيس الجهاز التنفيذي والذي يعتبر مسؤولاً أمام مجلس الإدارة في تنفيذ كافة النظم والسياسات المعتمدة من المجلس وبما يتفق ومعايير الحوكمة الرشيدة و تعليمات البنك المركزي ذات الصلة.

(ب) اللجان التنفيذية:

يقوم البنك بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بإنشاء اللجان التنفيذية اللازمة تبعاً لحاجة العمل أو المتطلبات الرقابية بهدف تعزيز كفاءة وفعالية اتخاذ القرارات، بحيث تضم ضمن تشكيلتها مجموعة من الأشخاص ذوي الخبرة وأصحاب قرار، ينظم عمل هذه اللجان أنظمة داخلية يتم اعتمادها من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل سنوي ويترأس معظمها الرئيس التنفيذي.

6. القواعد والقيم السلوكية وهيكل المجموعة (البنك وشركاته التابعة)

(أ) القواعد والقيم السلوكية:

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ويحرص البنك على القيام بالعديد من الجهود التي من شأنها تعزيز الالتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم على كافة مستويات الموظفين. وقد التزم البنك بتحقيق قيم الحوكمة وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة في البنك.

ويقوم البنك بتعميم سياسات وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل على كل موظفي البنك وأعضاء مجلس إدارته والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها ويتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع موظفيه وعملاءه وكافة الجهات الأخرى.

ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة ومعايير الاستدامة وضبط السلوك المهني، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

مكافحة الرشوة والفساد ومعايير قبول الهدايا

يحرص البنك في هذا الخصوص على الالتزام بتنفيذ متطلبات التعليمات والقوانين الصادرة سواء من الجهات الرقابية والإشرافية أو الجهات الرسمية في الدولة وذلك من خلال إعداد سياسات وإجراءات وتعميمها على جميع المعنيين في البنك بهدف مكافحة الرشوة والفساد والحد من استخدام السلطة والصلاحيات الممنوحة سواء لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا أو لأعضاء مجلس الإدارة بحكم مناصبهم التي قد تؤدي لتحقيق أية مصالح شخصية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لهم. من جهة أخرى تسمح سياسة البنك بتقديم هدايا مناسبة أو أي شيء على سبيل الضيافة للعملاء من قبل الموظفين المصرح لهم، وفي حال تلقي الموظف هدايا عينية يتوجب عليه الإبلاغ بشكل كتابي لمديره المباشر بهدف تجنب تعارض المصالح.

السرية المصرفية وأمن المعلومات

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية وأمن المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين، والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى.



كذلك يحرص البنك على استمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية وأمن المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية.

وتعتبر السرية المصرفية وأمن المعلومات من أهم مبادئ العمل المصرفي نظراً لما تعطيه من ثقة للمتعاملين مع البنوك. إن عدم المحافظة على ذلك له تداعيات سلبية ليس على البنك الذي لا يلتزم بسرية وأمن معلوماته فقط، فربما امتدت تداعياتها لتشمل القطاع المصرفي بالكامل. يؤكد البنك على التزامه بأعلى المعايير الخاصة بالسرية المصرفية وأمن المعلومات ويقوم باتخاذ كافة التدابير للحفاظ على سرية المعلومات المتوافرة لديه وعلى عدم اختراقها، سواء الخاصة به أو بالأشخاص والجهات التي له تعامل أو علاقة بها، فيؤكد كذلك التزامه التام بالقوانين وكافة التعليمات ذات الصلة الصادرة من السلطات الرقابية، حيث اعتمد مجلس إدارة البنك سياسة خاصة بأمن المعلومات تشتمل على كافة المتطلبات القانونية والرقابية، بالإضافة إلى معايير متشددة في هذا المجال مستهدفاً كذلك تعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة داخل البنك للالتزام التام بالحفاظ على سرية البيانات وأمن المعلومات الخاصة بجميع الأطراف ذات المصالح مع البنك.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها.

وبأني إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عام لتعارض المصالح الذي ينشأ من التعاملات التي تتم مع البنك سواء كان هذا التعارض فيما بين أعضاء مجلس الإدارة والبنك أو فيما بين أعضاء الجهاز التنفيذي والبنك، وذلك من حيث تعريف تعارض المصالح، وتقديم بعض الأمثلة لحالات تعارض المصالح، ومسؤوليات العضو المعني، بالإضافة إلى كيفية وخطوات الإفصاح عن حالات تعارض المصالح والتعامل معها، وغير ذلك من الأمور الأخرى على النحو الموضح في هذه السياسة. وتضع هذه السياسة القواعد والضوابط اللازمة لتفادي وجود تعارض مصالح تجاه البنك بهدف إضفاء المزيد من الشفافية على عملية اتخاذ القرار كما توضح الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحته وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

وبأني إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عمل لتعاملات الأطراف ذات العلاقة مع البنك، نظراً لما قد تتمتع به الأطراف ذات العلاقة من صلاحيات ونفوذ تجاه البنك ومن ثم قد يتاح لهم الحصول على مميزات استثنائية في تعاملاتهم مع البنك. وتضع هذه السياسة القواعد والضوابط اللازمة حتى يتم تنظيم التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بشفافية وعلى أسس متساوية/تجارية بحته، وكذلك للحد من تعارض المصالح وكما توضح الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام.

المعلومات الداخلية والأشخاص المطلعين

يحرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملاؤه والتي تكون غير متاحة لجمهور المتعاملين والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، وذلك من خلال إعداد سياسة خاصة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين والتي يتم مراجعتها من قبل لجنة الالتزام والحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية، منها الحصول على القرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات



التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن ونشرها على صفحة البنك لدى بورصة الكويت.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الانفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتبه في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين مع إعطائهم حرية عدم الكشف عن هوية المبلغ.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والاختلاس

يحرص البنك على تحديد ومراقبة العمليات والمعاملات المشبوهة ويتم متابعة هذه العمليات والإبلاغ عنها للجهات المعنية، كما يقوم البنك بشكل دوري باخضاع جميع الموظفين لبرامج تدريبية توعوية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يكون لديهم الوعي والمعرفة لمنع استغلال منتجات وخدمات البنك في عمليات مشبوهة. يقوم البنك بالإبلاغ عن أية حالات احتيال أو اختلاس أو تزوير تمت بالفعل أو مشكوك فيها أو تم محاولة القيام بها أو غيرها من الأعمال الإجرامية أو أي أفعال غير مشروعة إلى بنك الكويت المركزي والنيابة العامة. ويطلب البنك من جميع موظفيه الإبلاغ فوراً عن أية عمليات مشبوهة أو حالات اختلاس أو احتيال أو تزوير.

شكاوى وحماية العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء. والتزاماً للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء تعمل بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها، فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء بهدف تعزيز حقوق العملاء وتقديم خدمات مميزة لهم، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

الشمول المالي:

يعمل البنك على تعزيز موقعه في السوق من خلال الحرص على تطبيق مبدأ الشمول المالي الذي يهدف إلى تقديم حلول وإصدار خدمات مالية ومصرفية جديدة تكون متاحة لجميع فئات المجتمع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين وأصحاب الوظائف الحرفية البسيطة والعمالة المنزلية علماً بأن البنك قد قام بإعداد سياسة للشمول المالي، لضمان تقديم خدماته المصرفية بصورة تعزز مبادئ العدالة والمساواة والشفافية في التعامل مع عملائه وبما يتوافق مع دليل حماية العملاء.

ب) هيكل المجموعة (البنك وشركاته التابعة):

يعتبر مجلس إدارة البنك الأم المسؤول كلياً عن وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكياناتها، حيث يتعين على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية معرفة هيكل المجموعة وأن يكونوا على بينة من المخاطر المادية والقضايا التي قد تؤثر على كل من البنك ككل والشركات التابعة له. ولذلك يجب ممارسة رقابة كافية على الشركات التابعة، مع احترام الاستقلالية القانونية لمسؤوليات الحوكمة بالنسبة لأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة والتحقق من أن هيكل الحوكمة يساهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وفي هذا الإطار فإن البنك يقوم بتقييم المخاطر المقترنة بهذا الهيكل بصورة دورية للتحقق من استمرارية ملائمته.

7. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

يتوافر لدى البنك نظم رقابة داخلية فعالة ونظم لإدارة المخاطر روعي فيها توافر عنصر الخبرة والكفاءة للقائمين عليها. هذا والتزاماً بقواعد الحوكمة الرشيدة، فقد حرص مجلس إدارة البنك على توفير استقلالية لكل من رئيس إدارة المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس الالتزام والحوكمة، مع حقهم في الحصول على كافة المعلومات التي تتطلبها أعمالهم، فضلاً عن الوصول إلى رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بكل سهولة وبدون حواجز.

أنظمة الرقابة الداخلية:

- اعتمد مجلس الإدارة هيكل تنظيمي ملائم لأنشطة البنك ولتنفيذ استراتيجية البنك حيث يتم تحديد التبعية الوظيفية لكل القطاعات والإدارات وتبعية رفع التقارير، كما يتم تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات ويتم توزيعها مع الأخذ بمبدأ الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات، ويتسم الهيكل بالشفافية والوضوح وعدم التعقيد.
- يتم الفصل بين منصبى الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وذلك من خلال اعتماد مستند يوضح مهام ومسؤوليات كل منهما.
- يتم التحقق مرة على الأقل سنوياً من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية اللازمة حيث يتم تعيين مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية وتزويد بنك الكويت المركزي بتقرير التدقيق ويقوم البنك بمتابعة تصحيح الملاحظات الواردة فيه إن وجدت. لا يقوم البنك بإسناد الأعمال الخاصة بتقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والأعمال الفنية والاستشارية الأخرى إلى مكاتب تدقيق حسابات البنك على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي.
- يتحقق مجلس الإدارة من استقلالية وأهلية جهاز التدقيق الداخلي، حيث يحرص البنك على استقلالية عمليات التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والاستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.
- يحرص البنك على موضوع الشفافية ومن ثم يتم تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يتضمن التقرير رأي مراقب الحسابات الخارجي في تقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يحرص البنك على توافر سياسات تغطي مختلف أنشطة البنك وإجراءات وتوصيف لمختلف الوظائف، مع الحرص على استقلالية وظائف التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة.
- يحرص البنك على إعداد السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات الأخرى بحيث تتفق مع متطلبات دليل الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية الصادر عن بنك الكويت المركزي.

إطار حوكمة المخاطر:

قام البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية شاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر. ويقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ إستراتيجية المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر وإعداد التقارير اللازمة، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك، وتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر والتي تنقسم إلى ثلاث خطوط دفاع، وهي كالتالي:

- خط الدفاع الأول: يتمثل في وحدة الأعمال والتي تتطوي وظائفها ونشاطها على احتمالية خلق مخاطر للبنك وتكون مسؤولية هذه المجموعات تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بنشاطها.



- خط الدفاع الثاني: والذي يشمل وظيفتي إدارة المخاطر والالتزام التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة ورفع التقارير للإدارة والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول بحيث تعزز وظيفته وتكملها. وتقوم إدارة الالتزام بمراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة.
- خط الدفاع الثالث: يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي وهي وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

وفيما يلي بعض الإجراءات التي يقوم بها البنك في هذا الإطار:

- يقوم البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر.
- يقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر التي قد يواجهها البنك وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر ومراقبة هذا الانكشاف بحيث يكون ضمن إطار نزعة المخاطر المعتمدة، حيث يقوم البنك باعتماد نزعة المخاطر ضمن معايير وحدود معتمدة لدى البنك حيث يتم مراجعتها بشكل دوري.
- يراعي البنك ما يواجهه من مخاطر نتيجة إدخال منتجات جديدة أو نتيجة التغير في حجم النشاط أو نتيجة التغيرات في البيئة التشغيلية و نوعية المحفظة أو البيئة الاقتصادية مع أخذ هذه المتغيرات بالاعتبار عند قياس المخاطر ويعتمد على المقاييس النوعية والمقاييس الكمية عند قياسها.
- يتأكد مجلس إدارة البنك من إجراء اختبارات الضغط دورياً لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة ويكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج هذه الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على تلك النتائج.

مخاطر نظم أمن المعلومات والأمن السيبراني:

في إطار تعزيز حوكمة المخاطر الكلية للبنك بما في ذلك حوكمة نظم أمن المعلومات وفي ظل الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في العمل المصرفي، فإن مجلس إدارة البنك يعمل على تعميق الوعي في مجال أمن المعلومات وبذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتقادي تلك المخاطر ومخاطر الاختراق عبر الإنترنت بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد وإعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني، واعتماد نزعة المخاطر الخاصة بذلك ضمن نزعة المخاطر لدى البنك، فضلاً عن إنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة لأمن المعلومات في البنك مزودة بالكوادر والموارد اللازمة، وتطوير نظم التقارير في هذا الشأن.

المخاطر المناخية ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية:

من منطلق إيمان البنك بمفهوم الاستدامة والحرص على التشجيع على التمويل المستدام وفي ضوء الاهتمام المتزايد من قبل بنك الكويت المركزي بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، اعتمد مجلس الإدارة وثيقة إطار عمل توضح النهج المتبع في البنك لتحديد المخاطر المناخية ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية التي قد يتعرض لها البنك وتقييمها وتوضيح كيفية التعامل معها والتخفيف منها ومعرفة مدى تأثيرها على أنواع المخاطر التقليدية الأخرى. كما يهدف الإطار إلى تعزيز القدرة طويلة المدى للبنك للصدوم أمام هذه المخاطر المناخية، وهو مصمم ليتم تطبيقه على مستوى محافظ البنك التي قد تتأثر بشكل جوهري بهذه المخاطر وبالتالي إعداد استراتيجية البنك بحيث تعزز إدارة هذه المخاطر بأفضل الممارسات.

حوكمة الالتزام:

يؤمن البنك أن وظيفة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية، أو الرقابية، أو المخاطر المالية، أو مخاطر السمعة وغيرها التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة. وعلى ذلك يتوافر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة للالتزام تعمل في إطار سياسة الالتزام ومهامها ومسؤولياتها المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم على

ضمان استيفاء البنك لمتطلبات التشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

التدقيق الداخلي والخارجي:

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التأكيد على استقلالية كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والاستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

- يتم تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي بصفة مستمرة من حيث تخصيص الموارد الكافية وتوفير التدريب المناسب لها.
- يتم التحقق من أن جهاز التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والأهلية من حيث أنهم يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال، وأن وظيفة التدقيق الداخلي مشغولة بالموظفين المؤهلين.
- يتم التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مسؤوليات تنفيذية، ومن عدم وجود أي احتمالية تعارض في المصالح.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
- يتم مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوي، مع التحقق من أن نطاق وإجراءات ودورية التدقيق تتناسب مع درجات المخاطر التي تتعرض لها أنشطة البنك المختلفة.
- يتم مراجعة واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي الذي يبين الأسس التي تقوم عليها وظيفة التدقيق الداخلي، ويتم تعميمه داخل البنك.
- يتم مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي لقطاع التدقيق الداخلي.
- تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع دوائر البنك التي تم تدقيق أعمالها.
- تم إصدار توجيهات لإدارة التدقيق الداخلي أن تتم مهام التدقيق على أساس المخاطر. وتشمل المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي ما يلي:
- 1) التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها والتحقق من أن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب.
- 2) التحقق من الالتزام بسياسات البنك الداخلية والقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.
- 3) القيام بإجراءات الفحص الخاص بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي للبنك، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر وغيرها.

التدقيق الخارجي

- تتم عمليات التدقيق الخارجي وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.
- تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقارير التدقيق وأية ملاحظات أخرى مهمة حول أمور البنك بحضور الإدارة التنفيذية. كما تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل سنوياً بدون حضور الإدارة التنفيذية.
- تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين.
- يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن تعيين وتدوير واستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين.
- عند قيام مجلس الإدارة بتكليف مكاتب التدقيق الخارجي أو الجهات الاستشارية الأخرى (من غير المدققين الخارجيين للبنك) لمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بهدف التحقق من كفاية وفعالية هذه النظم، فإنه يتم توجيه هذه المكاتب والجهات نحو

تركيز عملية المراجعة على المجالات التي تنطوي على مخاطر، والتي قد تعرض البنك لمخاطر تشغيل مرتفعة، والمجالات الأخرى التي قد تتكشف أهمية مراجعتها في ضوء تقارير وملاحظات وتوجيهات بنك الكويت المركزي.

8. نظم وسياسة المكافآت

يحرص مجلس إدارة البنك أن يشرف بصورة فعالة على نظم المكافآت وعملياتها وأن يراجع نظم المكافآت لضمان أنها تعمل بالصورة المطلوبة، يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة للمكافآت تعتبر شاملة لكافة جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.

أهم أهداف سياسة المكافآت:

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع استراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبى للبنك بما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت:

- يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام يقوم على التقييم /التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
- عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك يتم الأخذ بالإعتراف بالمتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
- تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/التكميلية والمكافآت المتغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين. وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم وقياس أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الإسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو استرجاعها عند الحالات الاستثنائية مثل الأداء المالي الضعيف/السلبى للبنك.
- وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الالتزام والحوكمة وقطاع إدارة المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الالتزام والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم أداء رئيس قطاع الالتزام والحوكمة. وتقوم كل من لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء رئيس قطاع المخاطر وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي، مما يتيح لرؤساء القطاعات المذكورة الاستقلالية اللازمة عن الإدارة التنفيذية للقيام بأعمالهم بالشكل الأمثل ولا يكون للإدارة التنفيذية دور في تحديد مكافآتهم، تقييمهم أو ترقيتهم.

قياس الأداء:

- يتم تقييم وقياس أداء موظفي البنك بمختلف المستويات بشكل موضوعي.
- إن إجراءات وعمليات تقييم وقياس الأداء مكتوبة وموثقة بشكل واضح، وتنص على تجنب حالات تعارض المصالح.



متطلبات الإفصاح:

يتم الإفصاح في التقرير السنوي للبنك عن أبرز السمات المتعلقة بسياسة المكافآت المالية بما في ذلك تشكيل لجنة المكافآت ونطاق صلاحياتها.

خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي:

يوجد لدى البنك خطة معتمدة للتعاقب الوظيفي يتم فيها تجهيز الكوادر الفنية من الموظفين كمستوى ثاني بحيث يتم إحلالها فيما يشغل من مناصب مع بيان المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه المناصب لضمان استمرارية الأعمال وبهدف تطوير الكفاءات الداخلية وتحفيز الموظفين المتميزين لتقليل مخاطر الاعتماد على أفراد معينين، آخذين بالاعتبار سياسة توطيق هذه الوظائف القيادية الرئيسية.

الأهلية والكفاءة والتدريب والتوعية:

يحرص البنك عند التعيين في المناصب العليا على الالتزام بالشروط والمتطلبات التي نصت عليها قواعد وضوابط الخبرة. كما يتم بشكل سنوي تقييم مدى استمرارية توافر معايير الخبرة والنزاهة والمصداقية وحسن السمعة والوضع المالي لدى هذه المناصب. علماً أنه يوجد لدى البنك إدارة متخصصة بالتطوير والتدريب يتم التنسيق من خلالها لإعداد خطة لبرامج التدريب متناسبة لجميع أعضاء الجهاز التنفيذي بدءاً من أعضاء الإدارة العليا وصولاً لجميع الموظفين بما يتماشى مع متطلبات وظائفهم وليكونوا على دراية بأخر المستجدات في المجال المصرفي والمالي ويتم بشكل دوري إرسال نشرات توعية لجميع الموظفين عن مختلف المواضيع وخاصة المتعلقة بالحوكمة والمخاطر السيبرانية والإبلاغ عن المخاوف ومكافحة غسل الأموال وغيرها.

9. الإفصاح والشفافية

الإفصاح هو عملية الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية التي تهتم المساهمين والمستثمرين المحتملين والجمهور وتساعد على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الوقت المناسب وقد يتم الإفصاح على أساس دوري (فترات زمنية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أو إكمال المعلومة، وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية، وحتى لا يستفيد طرف من المعلومات قبل أو دون غيره من الأطراف الأخرى.

المعلومات الجوهرية وفقاً لهيئة أسواق المال هي أي معلومات لدى الشركة المدرجة تتعلق بأنشطتها أو هويتها أو مركزها المالي أو إدارتها وتكون غير متاحة للجمهور أو للمنداولين، ولها تأثير على أصول الشركة والتزاماتها ووضعها المالي أو الإطار العام لأعمالها، وقد تؤدي إلى تغيير في أسعار وحجم تداول الأوراق المالية أو في جذب أو عزوف المتعاملين على تلك الأوراق المالية أو التي قد تؤثر على قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها. أما بنك الكويت المركزي فقد عرف "المعلومات الجوهرية" أنها أي معلومات تؤثر على قيمة أسهم الشركة أو أي معلومات قد يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك المعلومات.

إن مجلس إدارة البنك التزاماً منه لإرساء بيئة عمل في البنك تتمتع بالشفافية وفقاً لقواعد الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن التزامه بتعليمات الجهات الرقابية، قام باعتماد سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية تتضمن المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وآلية تصنيفها وتوقيت وكيفية ذلك وفقاً للقوانين ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية.

وبأتي إعداد هذه السياسة لتقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك، ووضع القواعد والضوابط اللازمة لذلك؛ بما يساهم في تحقيق العدالة والشفافية ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية وتعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة للالتزام بالإفصاح لكافة الموظفين المعنيين وضمان تطبيق السياسة بنجاح. ويأخذ البنك بالاعتبار أن جودة المعلومات المفصح عنها تعد أمراً حيوياً يسعى البنك إلى تحقيقه.



كما تم إنشاء إدارة متخصصة في الإفصاح وتزويدها بالأشخاص المؤهلين والموارد الكافية للقيام بمهامها ومسؤولياتها على النحو المطلوب من حيث متابعة كافة المتطلبات الرقابية في مجال الإفصاح والشفافية، مع تعزيز مهاراتهم وبالأخص فيما يتعلق بالدراسة والإطلاع على آخر التطورات المتعلقة بالإفصاح وذلك من خلال برامج التدريب والتوعية اللازمة.

10. حماية حقوق المساهمين

إن نظم عمل البنك وسياساته وممارساته تعكس ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بصورة متساوية، وبصفة خاصة من حيث:

- حماية الحقوق الأساسية للمساهمين المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها وتحويلها، والمشاركة والتصويت في اجتماعات المساهمين، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- التأكيد على حقوق المساهمين في الاطلاع والمشاركة في القرارات المتعلقة بالتعديلات في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي، بما في ذلك التعديلات التي تطرأ على رأس المال من خلال طرح أسهم جديدة للمساهمين أو طرح أسهم تحت نظام خيار السهم للموظف أو من خلال إعادة شراء أسهم، وكذلك القرارات المتعلقة بأي معاملة غير عادية لها تأثيرات على مصير البنك أو سير نشاطه مثل الاستحواذ أو الاندماج أو بيع جانب ملموس من أصوله أو التخلي عن الشركات التابعة.
- تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت، ويشمل ذلك إخطارهم بموعد إجتماع الجمعية العامة وجدول الأعمال قبل الإجتماع بفترة كافية من الوقت، وأن يتم النشر عن مكان وزمان الاجتماع بشكل علني وفقاً لما تنص عليه القوانين والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
- لكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة العادية أن يناقش مراقب الحسابات ويستوضحه عما ورد في تقريره.
- التأكيد على أهمية الإفصاح عن هيكل رأس المال أو أي ترتيبات يمكن أن تؤدي إلى سيطرة بعض المساهمين.
- التأكيد على معاملة جميع المساهمين بالتساوي، بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويت أي تجاوزات لحقوقهم.
- توفير المعلومات إلى المساهمين في الوقت المناسب وبما يسمح لهم من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه، ويجب أن تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير هذه المعلومات.
- تمكين المساهمين من الاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العامة.
- إعداد بيان بالجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على البنك خلال السنة ويتم تلاوة هذا البيان من قبل رئيس مجلس إدارة البنك في إجتماع الجمعية العامة السنوي، وذلك على النحو الذي توضحه التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.
- لكل مساهم أبداً كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد الأصوات المقررة لذات الفئة من الأسهم، ولا يجوز للمساهم التصويت عن نفسه أو عمن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له، أو بخلاف قائم بينه وبين البنك، ويقع باطلاً كل شرط أو قرار يخالف ذلك، ويجوز للمساهم أن يوكل غيره في الحضور عنه وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض يعده البنك لهذا الغرض.
- يتوافر لدى البنك ضوابط وإجراءات معتمدة بشأن عقد إجتماعات الجمعية العامة وحقوق المساهمين.

11. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

يتم تعريف الأطراف أصحاب المصالح على أنهم أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع.



وتؤكد نظم عمل البنك وسياساته وممارساته على احترام حقوق أصحاب المصالح كما تحددها القوانين والنظم والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، وتؤكد على حقوق أصحاب المصالح في تصويب أي تجاوزات لحقوقهم كما نص عليه القانون، ويعي البنك تماماً أن حماية حقوق أصحاب المصالح تمثل أحد الجوانب المهمة في الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك مع عدة أطراف وهم المودعون والمقترضون والموظفون والمستثمرون وغيرهم ممن لهم علاقات تعامل مع البنك.

ومن الجدير بالذكر أن القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، ومجموعة القواعد والتعليمات الصادرة إلى البنوك في شأن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها المختلفة، تتضمن الضوابط والأسس التي توفر الحماية اللازمة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح.

12. الاستدامة (البيئية والاجتماعية والحوكمة) والتمويل المستدام

تعرف التنمية المستدامة وفقاً لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، الصادر عام 1987 بأنها: "التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وقد أدرك البنك التجاري الكويتي مبكراً مدى أهمية التنمية المستدامة بمعاييرها الأساسية المتمثلة في المعايير البيئية، والاجتماعية، والحوكمة، حيث كان سباقاً في إصدار تقرير سنوي خاص بعنوان "المسؤولية الاجتماعية" حيث غطى هذا التقرير معظم الموضوعات والمعايير المتضمنة في مفهوم الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة، وذلك قبل أن تصبح هذه المعايير متطلبات رقابية وأولوية عالمية تستحوذ على اهتمام دول العالم.

وقد بادر البنك التجاري في عام 2023 إلى إصدار أول تقرير منفصل عن الاستدامة عن عام 2022 يوضح رؤية البنك المستقبلية في هذا الخصوص وأهم الإنجازات التي يقوم بها على مختلف الأصعدة، ويستمر البنك في إصداره لتقارير الاستدامة كل عام ملتزماً بدليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الصادر عن بورصة الكويت.

وفيما يخص التمويل المستدام حرص البنك على نشر ثقافة التنمية المستدامة والترغيب في التمويل المستدام حيث عمد إلى تضمين معايير الاستدامة ضمن استراتيجية البنك وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار التمويل المستدام لدى البنك الذي يهدف من خلاله لوضع الأسس اللازمة لاستخدام رؤوس الأموال نحو المشاريع والأنشطة المستدامة.

هذا وقد قام البنك مؤخراً بإصدار إطار التمويل المستدام، علماً بأن وكالة "سستينابل فيتش" (Sustainable Fitch) قد أصدرت رأيها بصفتها طرف ثاني خارجي مستقل (Second – Party Opinion - SPO) بشأن إطار التمويل المستدام للبنك واعتبرت الوكالة أن هذا الإطار متوافق تماماً مع مبادئ السندات الخضراء، ومبادئ السندات الاجتماعية، وإرشادات السندات المستدامة الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA).